تفعيل الارادة الوطنية وترسيخ المسار الديمقراطي خير ضمان لعراق مابعد الانسحاب الامريكي

جاسم الصغير

بغداد

بعد التغيير الذي حصل في العراق في 2003-4-9 وسقوط النظام البائد وسقوط نمطه الشمولي والاستبدادي وتلاشي مؤسات البلاد التي كانت مرتبطة به وحصول حالة من الفراغ السياسي والمؤسساتي (ولان النظام البائد وبفعل نهجه الشمولي والاستئثاري بالسلطة لم يبقي على أي مؤسسة سياسية حرة او مستقلة عنه) واصبح العراق في ليلة وضحاها في وضع غريب جداً لم يالفه المواطن العراقي في السابق وامام هذا الوضع الصعب والذي ترافق مع وجود قوات اجنبية على ارض الوطن وهو الامر الذي يالفه المواطن العراقي في السابق والرافض للوجود الاجنبي ولو بالفطرة ولكن هذا الوجود الاجنبي اصبح حقيقة مرئية وملموسة للجميع بغض النظر كيفما يتم النظر له معه او ضده.

وكان من تداعيات هذا الامر ظهور افكار وتيارات ظلامية متشددة اجنبية ومستوردة هي الاخرى لم يألفها المواطن العراقي تدعي الانتماء الديني لكنها لاتخفي طائفيتها وظلاميتها مستغلة خطاب سياسي براغماتي ، يروج ان هذا التواجد الاجنبي ينبغي تحرير الوطن منه وحقيقة هذا الخطاب يرغب في تحقيق مكاسب سياسية عبر المزايدات السياسية من ان الوطن محتل ويجب تحريره (مع ان الكل يعرف ويرى ان الوطن محتل وليسوا بحاجة الى من يذكرهم بهذا) لكنه الخطاب السياسي المراوغ (ولان في كل ثنايا خطاب سياسي ثمة مسكوت عنه كما يعبر الفيلسوف الفرنسي التوسير) الذي يستغل ظواهر معينة ويزعم محاربتها والتخلص منها ومستغلا سذاجة الكثير من الذين ساروا في ركابه وعدم استطاعتهم معرفة نوايا هذه القوى الظلامية الحقيقية خافين نياتهم الحقيقية في قطف ثمار ذلك وفارضين بعد ذلك نهجهم السياسي المتخلف بالقوة والحديد و بالافكار الظلامية المتشددة ومن هذه الاوضاع يقفز سؤال مهم جداً الا وهو كيف يمكن تجنيب الشعب العراقي صعوبات هذه المرحلة الى حين خروج الوجود الاجنبي بدون ان يقع الوطن والمواطنين في براثن فكر ظلامي وتعود عجلة الاستبداد تدور مرة اخرى ولكنها اشد واقسى هذه المرة ان حصل ذلك لاسامح الله وهذا الفكر الظلامي يدعي انه هو الصحيح والاخرون جميعهم ضالون ويكفر الاخرين منذ الان فكيف اذا ساد لاسامح الله كما يوضح ويبين المفكر احمد الكاتب ومثلما حصل في ثمانينات القرن المنصرم في الاحتلال السوفيتي لافغانستان وحصول مقاومة مسلحة تلبس اللبوس الديني لهذا الاحتلال تزعم التحرر وعودة البسمة الى المواطنين والحياة السعيدة والسلم والسلام وبعد انجلاء القوات السوفيتية ورحيلها حصل الامر الخطير عندما حصل اختلاف بين هذه القوى وتناحرها وقفزوا من الناحية التكتيكية الى الناحية الاستراتيجية وكشروا عن انيابهم الحقيقية وظهرت نواياهم الحقيقية الصريحة ونتجت حركة طالبان واستأثرت بالسلطة وفرضت نسقها السياسي المتشدد وحصل ماحصل من امور وظواهر لم يأتي بها الله"جل جلاله" من سلطان وحولت افغانستان في عدد من السنين الى صحراء قاحلة بفعل هذا الفكر المتخلف حيث لاحرية سياسية او دينية ولامواطنة ولاحياة اقتصادية واقفلوا كل نوافذ الحياة العصرية وهو ذات الامر الذي عملته بعض التيارات الطائفية في عدد من المحافظات العراقية في الفترة السابقة ومن هنا وكي لايعيد التاريخ نفسه وامام الوضع السياسي العراقي وبعد سقوط النظام البائد وتصميم الكثير من التيارات العراقية المؤمنة بالخط والنهج الديمقراطي كأفضل نظام ينتج مؤسسات سياسية تتمتع بالشرعية والمنبثقة من الارادة الوطنية الحرة والسير في هذا الطريق الحضاري لعبور هذه المرحلة بأقل الخسائر بخلاف الاساليب السياسية الاخرى التي انتهجت العنف وزادت من ضحايا المجتمع والشعب وعقدت الامور وفعلاً تحقق في هذا الجانب العديد من الممارسات الديمقراطية اثمرت عن مؤسسات سياسة تتسم بهذه السمات التي اوردناها في سياق حديثنا وهذا الجهد الوطني من التيارات السياسية التي اشتركت في هذا الطريق الحضاري لبناء تقاليد عريقة ان الوضع السياسي في هذه المرحلة الراهنة وبعد سقوط النظام البائد وحصول افرازات وتداعيات كثيرة حتم على العديد من القوى الوطنية العراقية النظر الى مسألة هامة جدا الا وهي ضرورة تمتين وترسيخ الاساس الوطني وتجميع كل القوى المؤمنة بالنهج الديمقراطي والسير بالممارسات الديمقراطية الى ابعد مدى ممكن كي يمكن بناء ملامح مجتمع يتمتع بالتكاتف الوطني واحترام كل الانتماءات الاجتماعية الاخرى كحقائق سوسيولوجية موجودة منذ فترات طويلة وتعيش في الحيز الاجتماعي من اجل تفويت الفرصة على التيارات الظلامية التي انتهجت العنف كطريق سياسي والتي تلعب بعواطف والام البعض منهم وخاصة التي تعزف على وتر حساس كالطائفية والافكار الاحادية الجانب كتنظيم القاعدة الارهابي وبعض الذين يسيرون في نفس نهجه الظلامي لقد رأى الكثيرين ان الافكار والتيارات الطائفية عندما تستقر في المجتمع يكون وضع المجتمع وضعاً لايحسد عليه ويعاني الجميع من ذلك ولاتكون هناك حياة ولا عدالة ولااستقرار وكي لانقع في براثن مثل هذه الاوضاع المزرية يتحتم على كل العراقيين الشرفاء متابعة السير في الطريق الديمقراطي كخيار حضاري وتعزيز هذه الممارسات وتحذيرها في المستووين الاجتماعي والفردي وتعزيز الثقافة الديمقراطية كي يمكننا ايجاد اتجاه عام في المجتمع يدفع نحو المستقبل بعقل ووجدان يعتمد قيم التسامح والمواطنة والاختلاف الحضاري ومن اجل طرد كل الافكار الظلامية والعنصرية التي استقرت ولو وقتياً وآنياً في المجتمع العراقي بفعل ظروف سياسية صعبة في حينها ان على الجميع الاستفادة من التاريخ البعيد والقريب لتجارب مماثلة واستخلاص الدروس والعبر من اجل تمتين الاساس السياسي والاجتماعي لبلادنا ومجتمعنا العراقي ومن هنا الوعي بأن الاختيار الصحيح والسليم للاتجاه الذي يجمعنا ويرسخ التكاتف الوطني وبانه هو بوصلة الوصول الى برالامان وضرورة التثقيف السياسي والاجتماعي لهذا الاتجاه وتجنيب كل الذين يريدون للعرق واهله الخير والسلام مخاطر ومآزق الطرق الاخرى التي تريد بالوطن والمواطنين الشر ان الكثير من الامم والبلدان في مسيرتها الطويلة مرت بلحظات صعبة وحرجة ولكن اختيار النهج والطريق السليم ومن ثم متابعة السير وفق هذه المسيرة هو الذي جنبها المصير المظلم ولكن ذلك يتطلب حسن اختيار النهج السليم ووجود ارادة التصميم لتحقيق هذا النهج ومتابعة تجذير وترسيخ هذا النهج في الحياة السياسية والاجتماعية وان تحقق ذلك سيكون عاملا هاماً وذو فاعلية كبيرة في تعرية كل الافكار الظلامية وعزلها في اماكن مظلمة وستندثر بمرور وتقادم الوقت ان الحياة هي صراع مستمر بين قوى الخير والسلام وقوى الظلام والآلام وان في النهاية ستنتصر قوى الخير والسلام لانه لايصح الا الصحيح وماسقوط الطاغية صدام ونهجه المستبد والفكر العنصري الذي اعتمده طيلة خمسة وثلاثين عام الا دليل كبير لكل ذو بصيرة وستسقط كل القوى الظلامية هي الاخرى بفعل الارادة الوطنية العراقية الخيرة والمحبة للسلام وسيتحقق الامن والامان ولاسيما انه في تقرير حديث لاحدى المنظمات الدولية المتخصصة بمحاربة الارهاب تقول ان تنظيم القاعدة الارهابي في العراق يلفظ انفاسه الاخيرة في طريقه الى الخروج من العراق بفعل الضربات القاسية له من العراقيين الابطال وهذ اول علامات النصر القريب ان شاءالله وسيعود العراق سالماً ومستقراً وآمناً بأرضه وشعبه ولم يكن تحقيق هذا النصر إلا بفضل التلاحم الوطني والطريق الديمقراطي الذي سرنا فيه وهي دعوة الى كل الذين رفضوا الانضمام الى العملية السياسية الجارية في العراق ان يعيدوا حساباتهم ويعودون الى صفوف العراقيين الطيبين ويساهمون في بناء البلاد بالقلم والعمل الشريف وترك ثقافة السلاح والتطرف لانها لاتنفع ولاسيما ان سياسة المصالحة الوطنية قائمة من قبل كل المؤسسات السياسية لجميع الذين يؤمنون بعراق ديمقراطي وحر لكل العراقيين والمستقبل بالتاكيد هو الى السلام والخير بفضل النهج الديمقراطي الذي هو سمة العصر ومايخلقه من تكاتف وتضامن تساعد على الاندماج الاجتماعي وهو خير ضامن لعراق مستقر وآمن ومؤسسات راسخة لمابعد الانسحاب الامريكي.

الضيافة في مكاتب العمل
تبذير فاحش ... وسلوك غير حضاري

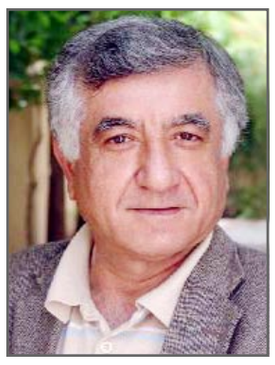

فوزي الاتروشي×

بغداد

الضيافة بقواعدها وتداعياتها الجميلة واحدة من القيم الرائعة في المجتمع تفرز التواصل والمحبة والانفتاح وتؤدي بالضرورة الى التعارف والمزيد من التقارب وبالتالي تجذير حالة الوئام والتصافي وخلق أنقى حالات الحب . ولكن كل شيء تعدى حدّه انقلب ضده والمبالغة مستهجنة مثلما ان المكان والزمان والهدف من هذه الظاهرة الصحية ينبغي ان يكون محدداً ومشروطاً كي لاتصبح مجرد عادة نجترها ونبحث من خلالها عن رفعة وهيبة ومديح فارغ .

من هذه المقدمة أتطرق الى الظاهرة البدائية في دوائر الدولة حيث مكاتب الوزراء والوكلاء والمدراء العامين بل وحتى مكاتب من ادنى بالسلم الوظيفي تتحول الى مطبخ ومكان لتوزيع الطعام والشراب والقهوة والشاي دون مراعاة عدة اشتراطات منها :

1- إن مكان العمل ينبغي ان تتوفر فيه شروط النظافة والصحة والاناقة والحال ان الضيافة المستمرة على مدار الساعة للمراجعين يخلف الكثير من النفايات ويسمم بيئة العمل وتصبح الضيافة مضيعة للوقت الذي يجب ان يكون مكرساً لإنجاز اكبر قدر من العمل والانتاج ولاسيما في دولة مثل العراق حيث التقاعس والتكاسل والتمارض والتذرع بشتى الحجج يفضي الى هدر ملايين من ساعات العمل .

2- إن المراجع يستحق منا سرعة الإنجاز والوفاء بالوعود وتلافي حرق اعصابه وقتل اسابيع واشهر من العمل في ملاحقة المعاملة ، وهو ليس بحاجة الى اقداح الشاي والقهوة التي تتوفر بسهولة في بيوت العراقيين .

3- إن المبالغة في الضيافة من قبل الصف الاول من الموظفين في الدولة لايعني سوى الامعان في هدر وتبذير الاموال اتباعاً لعادة عشائرية لاسيما وان نفس الموظف قد لايقدم عليها في بيته ، بل ويتحاشى مقابلة الناس في غير اماكن العمل وتبقى ارقام هواتفه مجهولة لايجوز لغير السكرتير ان يتعرف عليها . أليس من الافضل لهذا الموظف ان يكون سهل المنال هاتفياً لسماع شكوى المواطن وتسهيل اموره كخادم ومكلف قبل ان يكون سيداً مطاعاً ، نقول أليست هذه قمة النبل والضيافة ووسع الصدر عوضاً عن اكواب القهوة والشاي وقطع الحلوى التي يقدمها للمراجعين وكأنه صاحب مضيف يلعب دور حاتم الطائي .

4- لذلك نرى ان وظيفة "الجايجي" او "المضيف" وهم في دوائر العراق اضعاف اضعاف مافي اي دولة في العالم ، نقول ان هذه الوظيفة لا لزوم لها وتعبر عن بدائية التفكير وعشائرية السلوك ولابد من مراجعة الموضوع كلياً بإتباع الية عصرية تتوخى انجاز المعاملات باقصى سرعة والقضاء على ظاهرة المعقبين التي تشكل وصمة عار في جبين الادارة ، ولاتتوخى جعل الدوائر مطابخ ومحلات لأكل "التكة" و"الكباب" على مناضد العمل .

5- في آخر زيارة لاربيل تسنى لي وللفريق المرافق الاطلاع على اعلى درجات النظافة والجو الصحي السائد في وزارة الثقافة في الاقليم حيث التدخين ممنوع في كل انحاء الوزارة ولاوجود لضيافة عشوائية مبتذلة في غرف الموظفين وهناك كافتيريا واحدة يمكن للموظف ولضيوفه وزائريه ان يدخلوها بغية التدخين او شرب الشاي والقهوة او اخذ وجبة خفيفة . وبذلك يتفرغ الموظفون للعمل ويعودون الى منازلهم وضميرهم مرتاح لأنهم انجزوا عملاً واقنعوا المراجعين بصدقهم وجديتهم في تيسير امورهم وليس تعسيرها وفي تسهيل معاملاتهم وليس تعقيدها وفي ادخال السعادة والانشراح الى قلوبهم وليس اقحامهم في لجَة الملل والكآبة وحرق الاعصاب .

نأمل من دوائر الدولة ان تقتدي في هذا المجال بالسلوك الحضاري القادم الينا مع نسمات الجمال القادمة من اربيل والسليمانية ودهوك .

ختاماً اقول ان كل ضيافة المكاتب لاتعادل لدى المراجع لحظة سعادة وهو يرى معاملته تنجز بسرعة واتقان .

× وكيل وزارة الثقافة

الشرطة وحقوق الانسان

موسى زناد سهيل

منذ ان انفرط عقد النظام اخترع العقل البشري ما يضبط السلوك اذا شطح واوجد اللجام لبعض الشذوذ اذا جمح، فكتب رجالات القانون من بعد اهل الحكمة اشتراطات اصطلح عليها القوم كعقد اجتماعي عليها يعاقبون او يجلدون او يزجون العتاة والمجرمين في سجون.. ولما كانت الحاجة الى سلطة تنفيذية كان الشرطة هم اداة القانون وذراعه الضاربة ومن ينظر الى واجب الشرطة عبر الحقب والعصور فلابد وانه يلاحظ ان اكثر مهام هذا الواجب (المنع) لا (الاباحة) او ان شئت فالكبح وعلى التشبيه، فرجل الشرطة كثيراً ما يعمل عمل كابحة السيارة اذ يهدى سائقها من سرعتها الخطرة.

ونحن ان ألطفنا النظر في واجب الشرطة وجدناه يتقاطع مع نزوات البشر وشهوات الشر، بيد ان ثمة سلوكيات عابرة، تحتاج الى اسلوب مرن، وتعامل لين، فالمواطن له في وطنه حرية واسعة الا ان يحد منها رجل الشرطة، فالسائر في الطريق له ان يستخدمه للمرور في اي وقت يشاء. ولكن صاحب السيارة الذاهب في سيارته بسرعة الريح، لا يقبل (عن رضا) ان يكبح سرعته، ومن اجل ذلك نجد العاطفة السائدة عامة بين الجمهور والشرطة هي قلة من المحبة والود! والسبب لان (واجب) الشرطي الاول هو المنع، انه لا يكاد يقول (نعم) الا نادراً ويقول (لا) في اغلب الاحوال. تركن سيارتك على جانب الطريق فيأتيك الشرطي ويقول لك (لا) وعندما تفكر لابد وان تجعل الحق معه فلو ان كل صاحب سيارة ركنها لكانت فوضى فعل المواطن يقره على واجبه، ولكن صاحب (الخطأ) لا يرضاه عقله.

ولكن الضمير يحتم علينا القول انه في الناس نفر لا يعبأ لكل ما للدولة من سلطان وهؤلاء لا يعجبهم في القانون شيء، وليس عندهم في النظام ما يرضي.. ان الشرطة اداة للتنفيذ وهي لتنفيذ اوامر تأتيها غالباً من فوقها وهي اوامر بحملة يظهر اجمالها عند التطبيق في المواقف الحاسمة مهما احتوت تلك الاوامر من تفصيل وتفضيل.. فكثيراً ما تتكشف المواقف عن تفاصيل لم ينتبه لها عند الصياغة حتى صائغوها.. ويكون المعول بعد ذلك على رجال الشرطة انفسهم يترجمون ما غمض هدفاً ويقدرون وهنا لابد لرجال الشرطة من ثقافة كافية وبالذات ثقافة حقوق الانسان.. لا يكفي ان نأتي بالرجل من الصحراء او الحقل او المصنع او البيت لنصنع منه رجل شرطة في يوم وليلة.. وتالله ان اهل ما ذكرت فيهم فطنة وفيهم ذكاء ولكن علاقة الانسان بالانسان وهي اخطر ما يجب ان تكون بين شرطة وشعب لا يكفيها الذكاء الفطير لابد في ذلك من الذكاء المتنشئ في مدرسة وفي مسلك وفي دورات وفي متابعة وتفتيش حتى يكون على دراية ومران فهو رجل في الشعب معوان في ليل ونهار ويسأل عن كثير ويحسن الجواب عن كثير.

في حادثة لا اظن اني قادر على نسيانها، جاءني قريب لي، مزارع من مدينة جنوب العاصمة واراد ان اعاونه على شراء مضخمة ماء كبيرة ينقل عبرها الماء من دجلة الى مزرعته. وفي الصباح ذهبنا معاً الى محلات (سلطان علي) واشترينا وعدنا وفي الطريق اصاب سيارتنا عطل الزمنا التأخر الى الغسق، فأصلحناه واذا نحن نتوقف عند (سيطرة) شرطة ففتش سيارتنا ووجد (الماطور) ومعه (بوري كبير) فجعل يقسم اننا نحمل (مدفع)!!! والغريب ان زملاءه لم يؤيدوه في رأيه ولم يخلصنا من (غباوته) الا ضابط المخفر الذي طيب خاطرنا واعتذر.

في حادثة اخرى قبل اسبوع، عند جسر ديالى الجديد، في الازدحام الخانق المديد حاول صاحب سيارة ان يجتاز الصفوف ليخرج سيارته فما كان من شرطي الا وهشم له زجاج سيارته بشيش من حديد!

نحن اذن يا وزارة حقوق الانسان في بلد شرطته متخلفة.. وفي البلاد المتخلفة كثيراً ما تضفي البذلة الرسمية على (بعض) رجال الشرطة من مظاهر السلطة فوق ما يجب ان يكون لهؤلاء (الجهلاء) من سلطان وتصبح البذلة وحدها قانوناً مسلطاً على رقاب الأذلاء الفقراء الضعفاء من الشعب، لاسيما بعيداً عن المدن. ففي بيئة كهذه لا تلبث ان تظهر الصقور التي تستغل السلطة بين بغاث الطير والحمائم، لاسيما زغب الحواصل.

إن اخطر ما تفشى بين الشعب وشرطة الدولة، غياب روح المودة بين حماة الامن والشعب.. هناك سلطة، نعم.. وهناك خوف، نعم، اما المحبة الخالصة، فلا. ومن الامور الواجب الالتفات اليها ان تنظر الى الشرطي نظرة نفور، حينما يجعل الشرطي من واجبه هراوة، يلوح بها للفقير فيسكت، وللمستقيم فيخبت، ويشتري من الغني ثمن انزالها عن وجهه، فيخون، ويدفع المتضانك فوق ضنكه ان يقتطع من رزقه ثمناً لتحاشي رفع الهراوة عليه، وتلك كارثة كبرى، فلقد دمغ القانون على رأسه، ولطم العدالة على خدها!

من المظاهر الاخرى، ان تمر برجال شرطة فتسمع ما يجري بينهم من مزاح هازل، وسباب عابث ، يهبط بحرمة البدلة الرسمية الى الحضيض، وعلى السامع ان يصم سمعه ويدير وجهه ويطبق فمه، فما من حقه الاعتراض، لان هؤلاء من الشرطة! ولكن لاشك ان كرامة البدلة الرسمية بكت لو ان لها عيناً تبكي.

انني احذر من السكوت على (بعض) سلوكيات الشرطة، اذا اردنا ان نعبر الى جهة الدولة الديمقراطية المتقدمة في مجال حقوق الانسان وحتى لا يكون حالنا مثل حال الشاعر القائل:

رب يوم بكيت منه فلما
صرت في غيره بكيت عليه

وقد يقول قائل، ما من احد يرضى بالظلم.. ولكني اجيبه، ولكن الأكثرية ترضى بالعدل الذي يأتي وفي حواشيه بعض مالا يرضي الناس، ولاتجادلني بالحقيقة التي في لبها اكذوبة، (ليس في الامكان خير مما كان)، فالماء النازل من السماء خالص حتى اذا جرى على الارض شابه ما على سطحها من تراب وزبد

وقذارة!

ثم على وزارة حقوق الانسان تعليم وتثقيف الشرطي الحقائق وتنزع منه الشبهة على كل شيء، فالشرطي لا يجب ان يفكر ان كل ذمة فاسدة الا ان يثبت عكسها وكل مواطن مجرم الا ان يأتي خلافه وكل رجل مذنب الا ان يأتي خلافه، وكل رجل مذنب الا ان تظهر براءته..! علينا ان ندربه على (دقة الموازنة بين كفتي الميزان)، فرجل الشرطة اذا اشتبه في امر شخص انه فاعل فعلاً غير قانونياً لا يستطيع ان يقبض عليه، لابد له من عرض الامر على رجل قضاء ان يتصرف، فاما ان يعطي تصريحاً واما ان يمنع.. ويستثنى من ذلك اشياء كان يقبض على سارق في حالة تلبس.

فالشرطة في الاصل لحفظ الامن وان يسود السلام وتسود الطمأنينة في الناس ولكن حرية الفرد اذا اطلق لها العنان ذهبت بأمن الجماعة وأمن الجماعة اذا بولغ فيه ذهب بحرية الفرد. فمن اجهزة الشرطة في كثير من بلدات الارض، اجهزة تنشر الرعب في الجماعة مكان الامن، وتسبب القلق حين يصحون، فإذا آووا الى فراشهم، رقدوا وفي صحبتهم الخوف ان يطرق بابهم طارق.. وما الشرطة الا اداة تأذن للحريات ان تكون او لا تكون.

والشرطة راقية في الامم الراقية ففي فرنسا والنمسا والمانيا للشرطة مكانة واحترام وأدب واشهرهم الشرطي الانكليزي.. يمشي في تؤدة ويحدثك فيما يكاد ان يكون همساً وتبرق من حوله المتاعب وترعد، وقد تقترب منه (مظاهرة) فيمشي اليها ببطء لانه دائماً متحصن بثقافة قانونية فيقر للاخرين بحقوقهم ويعرف ان القانون يمنحهم حرياتهم فاذا ما تجاوزها احد سار اليه سير المصلح لا المعاقب وعالجها علاج الباني لا الهادم.

فعلينا ان نمقرط الشرطة بالثقافة والمتابعة وحتى زيهم يجب استبداله لان (الزي المرقط) يعطي انطباعاً بأن البوليس في حالة حرب مع الجميع وما واجبه في واقع الامر الا الحفاظ على أمن الناس وحراسة الممتلكات وان يسود السلام في الطرقات وتدبير سلامة مرور الراجلين والمركبات وعليه.. ولكن دون اصابة الابرياء والتجاسر على الحريات والتقييد الدائم بحقوق الانسان.

العراقيون.. اعلى نسبة مهاجرين

جواد البياتي

بغداد

ماذا يعني تسجيل حوالي (250000) مائتان وخمسون الفاً اي حوالي ربع مليون طلب لجوء سياسي وانساني الى دول الاتحاد الاوربي فقط وهذه النسبة لا تدخل ضمنها طلبات اللجوء الى كندا وامريكا واستراليا كما لا تدخل ضمنها الهجرة غير الشرعية التي تنجح المجازفة في تحقيقها في بعض الاحيان فضلاً عن عمليات التزوير والاحتيال التي تمارسها منظمات تهريب البشر والتي يذهب ضحيتها عشرات بل مئات المهاجرين الذين إلتهمتهم البحار او ممن ألقي القبض عليهم واعيدوا الى بلدانهم وهذه الاحصاءات محصورة فقط في العام 2008.

ومن الغريب حقاً ا يحتل العراقيون اعلى نسبة لتسجيل طلبات اللجوء والتي تصل الى اكثر من 12% او ما يعادل حوالي 30 الف لاجئ وهذا يعني اننا تقدمنا على الكثير من الدول المضطهدة والبائسة كافغانستان وفلسطين والصومال ولبنان والسودان وغيرها. ولم يذكر التأريخ القريب والبعيد عن هجرة اوربية معاكسة نحو بلداننا العربية والاسلامية وخاصة دول الشرق الاوسط ودول المعسكر الاشتراكي سابقاً باستثناء اليساريين من الشباب الذين يعيشون في بلدانهم ـ العربية والاسلامية ـ حالة من المطاردة نتيجة التعرض لمكافحة افكارهم وكان ذلك قبل انهيار الانظمة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي والدول التي كانت تدور في فلكه.

وتشترك عدة عوامل في دفع هؤلاء الافراد الى الهجرة منها الانظمة السياسية الجائرة والتي تخلق الفقر والجهل والمرض والتخلف بالاضافة الى البيئة الرديئة التي تساعد على خلق مجتمع تجتاحه الامراض والمخاطر الصحية والبؤس.

وقد يكون الاضطهاد الفكري والديني والسياسي في مقدمة العوامل التي تؤدي الى الهجرة بعد ان يجد الفرد نفسه عاجزاً عن المقاومة ضد الظلم والاستبداد الذي يمارس في وطنه.

وهنا من السذاجة طرح الاسئلة في الجانب الآخر ومنها: لماذا يشد المهاجرون الرحال الى اوربا وامريكا وانكلترا وكندا وهي الدول التي تقطنها مجتمعات رأسمالية وعلمانية لاتربطنا معها ـ وخصوصاً المسلمون ـ اي رابطة روحية لا من حيث التوجه الاجتماعي او الاقتصادي او الديني وبقية الاختلافات الاخرى فهي نفس الدول التي نلعنها كل يوم آلاف المرات لانها السبب في كل بلائنا الامني والاقتصادي والاخلاقي والسياسي، ولا يوجد منبر ديني او سياسي الا واخذ على عاتقه تعرية ذلك المجتمع مشيرين الى نقاط التفكك والانفلات الاخلاقي وذات قوانين اجتماعية لا تصلح لنا نحن المسلمين فضلاً عن انه مجتمع كافر يمنعون فيه الحجاب ولا يفرقون بين الحلال والحرام.. الى آخر ما في القائمة من سقوط للقيم وغيرها وبرغم ظهور شتى الاوبئة التي تفتك بالانسان عن طريق الحيوان. فاذا كانت هذه هي صفات المجتمع الامريكي والاوربي فلما السباق نحو شبابيك المنظمات الدولية والانسانية للفرار من (جنة العرب) الى (جحيم انكنو) أليست هذه مفارقة ابتلي بها انساننا (الشرق اوسطي) الذي يحمل الفايروس المزمن المتمثل بانفصام الشخصية (ونفاقية) الولاء الذي يحملها الانسان العربي معه الى البلدان الاوربية ومجتمعاتها بين الانغماس في الحياة المنفتحة بما يحقق رغباته المكبوته في بلده وبين تحويل الخمس لمراجعه الدينية في البلد من مبلغ الاعانة الاجتماعية التي تمنحها الدول المضيفة لهؤلاء اللاجئين.

إن هذا الانفصام الغريب بين الاصرار على ترك الوطن والتضحية بالغالي والنفيس من اجل الوصول الى (بلاد الكفر) في الغربة، ثم التسكع في محطات القطارات وساحات تجمع الغرباء في تلك البلدان للتدخين والبكاء والتحسر على المزابل الوطنية وبرك المياه الآسنة في شوارع القرية وحوارات الأزقة القديمة، وتخلق متاهات الغربة انواعاً شتى من الشعراء والمطربين وخبراء الشؤون السياسية والمحللين في كل الاختصاصات.

هذا التشرذم النفسي والتبجح بين الاقامة في جنان المدن الاوربية والكلام عن الاهل والوطن والذكريات ينقلنا الى سؤال ساذج آخر وهو: كم نسبة من اجبرتهم الاحداث على الهجرة بشكل حقيقي، واذا ما استثنينا الذين اجبرتهم الاحداث فعلاً سياسياً ام طائفياً ام عرقياً على الهجرة فان الاخرين هاجروا اما بدافع الاغراء والاندفاع الشبابي لخوض تجربة حياتية او للافلات من الممارسة على ذنب اقترفه او لاقامة مشروع يغسل من خلاله الاموال التي جناها بغير حق. وقد سمعنا عن بعض هذه التجمعات في الخارج من الذين فشلوا في ايجاد فرص عمل فنشطوا في تكوين بؤر للاحتيال والسرقة والنصب بقصد البقاء في ذلك المستنقع البعيد. فيتخلى بذلك ذلك الوطني من اي رحمة ويصبح لديه كل الاستعداد لارتكاب كل الجنح المخلة بالشرف من اجل الكسب المادي لادامة حياته. فيصبح بذلك كمن يستمرئ التجربة الاولى للتسول على اساس سد الحاجة فيحترف التسول بالنتيجة دون اي شعور.